20020312-0001-2

لجنة أهالي المعتقلين في سوريا: نتعرض للابتزاز ولكل أنواع الضغوط

مشاركون في اللقاء. (اميل عيد)

"اننا نتعرض للابتزاز ولكل أنواع الضغوط من الدولة والمخابرات. لقد اجتمعنا بالرئيس اميل لحود وتمكنت وحدي من التكلم معه، فوعدنا خيراً. وما لبث ان احالنا على مكتب الشكاوى في القصر الجمهوري ولم يتجاوب أحد معنا الى الآن".

هكذا استهلت رئيسة لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية صونيا عيد كلامها في اللقاء المفتوح الذي دعا اليه النادي الاجتماعي في جامعة سيدة اللويزة وشارك فيه الناطق الرسمي لـ"جمعية الدفاع عن المعتقلين والمنسيين في السجون السورية" (سوليد) غازي عاد.

حضر الحوار المعتقل المحرر الدكتور جوزف مليط وعائلات المعتقلين في السجون السورية الرائد جورج بشور، بطرس خوند، علي موسى عبدالله وجوني صفير.

"رحلة الاختفاء"

النشيد الوطني افتتحاً، فكلمة ترحيبية للطالب روك شلالا، ثم تلت عيد بياناً شرحت فيه قضية "رحلة اختفاء ابنائنا"، ومما قالت: "قبل فترة، انتهت مدة العمل الممددة للهيئة الرسمية المكلفة تلقي شكاوى اهالي المفقودين، والتي يترأسها الوزير فؤاد السعد وتضم رجال الاجهزة الذين دخلوا اللجنة على أساس طمس الحقائق واغلاق ملفات هذه المأساة الانسانية والوطنية.

وكانت سابقتها اللجنة الأمنية برئاسة العميد ابو اسماعيل عام ٢٠٠٠ قد انتهى عملها الى اعلان وفاة جميع الذين تسلّمت استمارات في شأنهم يومها، ومضى على فقدانهم أربعة أعوام وما فوق".

وتابعت: "فاجأتنا قيادة الجيش قبل عامين بقرار توفية جميع العسكريين المعتقلين في السجون السورية، وطلبت من الاهالي توقيع المذكرة الصادرة في حينه دون ان تكلف نفسها مطالبة الجهات السورية والسعي لديها للافراج عن المعتقلين من الجيش اللبناني منذ ١٣/١٠/١٩٩٠ وسواهم من اللبنانيين الذين يُعدّون بالمئات، ومضت على اعتقالهم اعوام عدة رغم ان معظم الاهالي كانوا قد تقدموا باثباتات حسية وملموسة ان مفقوديهم لا يزالون على قيد الحياة، اذ احضروا شهود عيان أدلوا بافاداتهم وأثبتوا ذلك. وحتى تاريخه، وقد انقضت ولاية الهيئة الرسمية، لم تعلم الاخيرة الاهالي، اصحاب العلاقة، بما توصلت اليها طوال مدة عملها.

لقد لجم فمها كما لجم فم كل من حاول الاستفسار والاستقصاء عن هؤلاء المعتقلين. الأوامر أتت من الشقيقة بطمس الحقائق ونفي وجود أي معتقل لديها!

السوريون أوهموا العالم ان ليس لديهم معتقلون، وبين الفينة والاخرى يطلقون المئات من الاسرى الذين أفادوا بدورهم ان سجون سوريا تعجّ بالمعتقلين اللبنانيين".

عـــاد

ثم تحدث عاد الناطق باسم "سوليد" فقال: "ثمة لبنانيون في السجون السورية هم ضحايا اعتقال اعتباطي على يد القوات السورية التي دخلت لبنان عام ١٩٧٦ حيث بدأت سلسلة الاعتقالات واستمرت الى فترة ليست بعيدة. ان الدولة اللبنانية لا تعترف بأن ثمة سجناء في المعتقلات السورية".

وعن قضية بطرس خوند قال: "لقد خطف في ١٥ ايلول ١٩٩٨ من امام بيته كما يؤكد شهود عيان. وتقدم ذووه بشكوى لدى النيابة العامة، وطُلب منهم عدم البحث أو السؤال عنه. في هذا الوقت، أكد بعض المسؤولين انه مات. ان كلمة مات غير مقبولة لان من حقنا معرفة ظروف الوفاة والمكان والزمان اللذين مات فيهما.

وثمة احتمالات: الأول ان هذه الجهات حققت في الامر وتوصّلت الى نتيجة موته، او انهم طرف في وفاته ولذلك يؤكدون ما حصل. او انهم يعرفون قتلة بطرس خوند وينكرون ذلك لمصالحهم الخاصة".

وبعدما شدّد عاد على "ان تاريخ الاعتقالات السورية في لبنان يشمل جهات سياسية وطائفية عدة"، اعتبر "ان الاعتقالات تتم بطرق مباشرة او غير مباشرة. واللافت ان الطرق المباشرة تتم عبر الحواجز او رجال المخابرات الذين يدخلون منازل المواطنين بلباس مدني ليوقفوا الاشخاص دون أي مذكرة توقيف. ولا ننسى أيضاً ان ثمة ميليشيات لبنانية موالية للسوريين سلمت بعض اللبنانيين كما الحال بالنسبة الى فرج عبيد".

وتوقف عند ظروف محاكمة اللبنانيين في سوريا: "معظم اللبنانيين الذين هم قيد الاحتجاز لم توجه اليهم تهم مباشرة. بعضهم يتعرض لمحاكمة عسكرية وبعضهم الأخر لمحكمة عرفية، ويتعرض السجناء للتعذيب مما يجعلهم عرضة لتوقيع افادات لا تعكس واقع الحال. وهذا ما اكده الناطق الرسمي للدفاع عن منظمة الحريات والديموقراطية وحقوق الانسان في سوريا، اذ قال "ان المحاكمات تكون استثنائية. لم نحاكم وفقاً لقوانين العقوبات او للقوانين القابلة لما ولا اعتبر هذه المحاكمة عادلة".

ومن الناحية القانونية، توقف عند "عدم وجود اي قانون يعطي القوات السورية صلاحية اعتقال لبنانيين على الاراضي اللبنانية لان دولتنا تستطيع محاكمة من تشاء وفقاً لقوانينها. كما ان ما من قانون يسمح بالنقل من الاراضي اللبنانية الى الاراضي السورية. وهذا يثبت ان معتقلات القوات السورية الموزعة في لبنان غير مبررة، كما هي الحال في البوريفاج".

واضاف عاد: "ان الاتفاق القضائي بين حكومتي سوريا ولبنان عام ١٩٥٨ شدد على ان اجراءات تسليم المواطنين بين البلدين ترتكز على اصدار مذكرة من النيابة العامة اللبنانية تسمح بانتقال اللبنانيين الى السجون السورية، اضف الى ذلك ان معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق التي اقرت في ايار ١٩٩١ لم تلحظ اي صلاحية للقوات السورية في اعتقال اي لبناني او حتى استجوابه".

وتوقف عند ظروف الافراج على دفعات عن المعتقلين اللبنانيين الذين اطلقوا من سوريا: "يرددون دائماً ان لا معتقلين في سوريا ولكننا نلاحظ ان بعض الدفعات تحرر من وقت الى آخر. ان ابقاء البعض منهم هو ورقة سياسية ضاغطة، فهؤلاء رهائن يستعملون عند الحاجة. لقد تم في العام ١٩٨٦ اطلاق ١٨ لبنانياً بعد توقيع الاتفاق الثلاثي، فضلاً عن اطلاق ٥٤ لبنانياً في ١٩٧٠ بعد زيارة الشيخ بيار الجميل".

اخيراً كانت شهادات حية عن ظروف اعتقال الدكتور جوزف مليط وصولاً الى شهادة حية من والدة العسكري جوني ناصيف وشقيقة علي موسى عبدالله. واخيراً دعي الحضور الى مساعدة المحررين من السجون السورية معنوياً ومادياً ليتأقلموا مع ظروف الحياة الجديدة.